أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين

The Impact of the Application of Corporate Governance On the Financial Performance Evaluation in Banks

Applied Study- Sample of the Conventional and Islamic Banks in the Kingdom of Bahrain

أ.م.د عمار عصام عبد الرحمن السامرائي جامعة العلوم التطبيقية – مملكة البحرين

Ammar.alsammarraee@asu.edu.bh

المستخلص:

إن الهدف من هذا البحث هو معرفة العلاقة بين تطبيق متطلبات الحوكمة المؤسسية وبين تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية والإسلامية وانعكاسها على تقاريرها المالية، بالإضافة الى مدى التزامها بالشفافية والوضوح في التعامل مع المساهمين وأصحاب المصالح من أجل حماية مصالحهم، وتحديد أثر الالتزام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية والإسلامية المتداولة في سوق البحرين للأوراق المالية، اذ تكمن مشكلة البحث أن العديد من المصارف تعاني من ضعف في إدراك مدى أهمية الالتزام بتطبيق مفاهيم الحاكمية المؤسسية واثرها على تقييم الاداء. ويضم مجتمع البحث يتمثل في المصارف التقليدية والاسلامية العاملة في مملكة البحرين، اما عينة البحث فقد تم اختيار عينة من المصارف التقليدية والاسلامية وعددها عشرة مصارف والمتداولة في سوق البحرين للأوراق المالية، ويستنتج من البحث ان الحاكمية المؤسسية تعد نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف، وتمثل الحاكمية الجيدة عنصرا رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية خاصة في المصارف فهي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والمالي

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية، الأداء المالي في المصارف التقليدية والإسلامية.

Abstract

The aim of this research is to identify the extent to which the Conventional and Islamic banks are committed to implement the requirements of the corporate governance in its financial reports. In addition to its commitment to transparency and clarity in dealing with the shareholders and stockholders to protect their interests and to determine the impact of the commitment of the corporate governance on assessing the financial performance of the conventional and Islamic banks that participate in Bahrain Stock Exchange.

Key Words: Corporate Governance، the performance in the conventional and Islamic banks.

١ – المقدمــة

نشأ مفهوم الحوكمة في العديد من الدول وذلك عقب سلسلة من الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية، كما أن العديد من الدول العربية تأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار وتوليه اهتماما بالغا خاصة بعد سلسلة من التقلبات والانهيارات المالية وعدم الاستقرار التي شهدتها أسواقها المالية نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تناظر في تأثيراتها الأزمة التي حدثت للعالم في عام ١٩٢٩م واستمرت حتى العام ١٩٣٣م. لقد اكتسب مفهوم الحاكمية المؤسسية أهمية كبرى خاصة للدول حديثة النشأة في أسواقها المالية وكذلك لضعف النظام القانوني والذي لا يمكن من خلاله حل المنازعات المالية وغير المالية بطريقة واضحة وفعالة والتي تخدم مصالح الأطراف وترضيها، وعلى ضوء هذا المفهوم فإن المستثمرون يتطلعون ويبحثون قبل اتخاذ قراراتهم في الاستثمار عن الشركات التي تتميز بتطبيق هيكل سليم وواضح للحوكمة المؤسساتية، يتلخص بالانضباط والشفافية في قراراتها والمسائلة التي يخضع لها المديرون من خلال تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولية تجاه جميع الأطراف أصحاب المصلحة في الشركات بشكل عام وبشركات المساهمة على وجه الخصوص. إن الحوكمة المؤسسية الجيدة يمكن أن تعمل على خفض تكلفة رأس مال المنشأة كذلك تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد وتكمن الفائدة الكبرى من الحاكمية المؤسسية زيادة إمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل. ولقد صدر قانون الحوكمة المؤسساتية في مملكة البحرين في مارس (اذار)عام ٢٠١٠ بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والمصرف المركزي البحريني بعد فترة من التشاور استمرت أكثر من عام وتم خلالها استعراض أكثر من ٢٥ قانون الحوكمة المؤسساتية في بلدان محلية اخرى، فأصبح يجب ان تلتزم الشركات بالقانون بحلول نهاية عام ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-الإطار العام للبحث

٢-١-مشكلة البحث:

إن مفهوم الحوكمة المؤسساتية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً ببيئة الأعمال البحرينية، مما لوحظ إلى عدم اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم وعدم إدراك لأهميته في المصارف التقليدية والاسلامية للحفاظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة بتلك الشركات كالمساهمين والمصارف والعملاء والموردين.

وتعتبر المصارف التقليدية والإسلامية من أهم القطاعات الاقتصادية ببيئة الأعمال البحرينية لما تشكله من نسبة مساهمة كبيرة في قطاع الاستثمار بالمملكة ، وتنوب ادارة تلك المصارف عن العديد من الأطراف في الحفاظ على مصالحها كالمساهمين مما يتطلب على مجالس إدارتها فرض المزيد من الرقابة على كافة الأعمال التي من شأنها الحفاظ على حقوق الموكلين لتلك المجالس والإدارة التنفيذية التابعة لها ، إلا أن العديد من المصارف تعاني من ضعف في إدراك مدى أهمية الالتزام بتطبيق مفاهيم الحاكمية المؤسسية واثرها على تقييم الاداء .

٢-٢-أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث في النقاط الآتية:

أ) التعرف على الإطار العام الحوكمة المؤسساتية عموماً وفي قطاع المصارف بشكل خاص، والتوصل إلى مفهوم حوكمة شامل وواضح يخدم جميع مصالح الأطراف ذات العلاقة.

ب) التعرف عل أهم الركائز والمعايير التي تستند عليها الحوكمة المؤسساتية.

ت) التعرف على أثر الالتزام بمتطلبات الحاكمية المؤسسية في التقارير المالية للمصارف عينة البحث على تقييم الاداء من خلال استخدام عينة من مؤشرات الأداء (العائد على حقوق الملكية – العائد على الموجودات).

ث) تقديم نموذج مقترح لنظام الحاكمية المؤسسية.

٢-٣-فرضيات البحث:

من خلال ما تم استعراضه في مشكلة البحث وأهدافه يمكن وضع الفرضية الآتية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية **على تقييم الاداء المالي في المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية**

ينتج عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq a$) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على العائد على الموجودات في المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية.

٢-٤-أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه والذي يهدف من خلال تطبيق لوائح وتعليمات وضوابط الحوكمة المؤسساتية في المصارف التقليدية والاسلامية في مملكة البحرين، اذ يلاحظ إن هذا الجانب قد غفلت عنه معظم الدراسات والأبحاث السابقة والتي ركزت فقط على مفهوم الحاكمية والركائز التي تستند عليها دون التركيز والبحث فيما إذا كانت هذه الحاكمية تطبق بشكل واضح وذات شفافية ومصداقية بالمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية أم لا، وأثرها على تقييم الاداء.

٢-٥-حدود البحث

الحدود الزمانية: الفترة بين (٢٠١٣-٢٠١١)

الحدود المكانية: يطبق البحث عينة من المصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين والمتداولة في سوق الأوراق المالية.

الحدود الموضوعية: يتناول البحث أثر مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين عن طريق (العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات) في تلك المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٦-منهجية البحث

٢-٦-أ-منهج البحث

تم اجراء التحليل وفقاً لمنهج البحث الوصفي التحليلي، ويكون جمع المعلومات فيه بأسلوبين:

الأسلوب النظري: ويتم فيه جمع معلومات عن مفهوم الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات تطبيقه من الدوريات والكتب والمراجع والأبحاث السابقة والندوات والمؤتمرات العلمية العربية والأجنبية، والشبكة المعلوماتية والتي ناقشت مفهوم الحاكمية المؤسسية.

الأسلوب العملي: ويكون من خلال الدراسة التطبيقية والتي تم بها مايلي:

١- اعداد استمارة استقصاء لتحديد مستوى تطبيق مبادى الحوكمة المؤسساتية في التقارير السنوية للمصارف التقليدية والاسلامية

٢- استخراج نسبة مستوى التطبيق لمبادئ الحاكمية لعينة البحث البالغة عشرة مصارف ولفترة زمنية ثلاث سنوات ابتدءاً من ٢٠١١ (وهي سنة تطبيق مبادى الحاكمية في المصارف البحرينية وفقا لقانون الحاكمية واللوائح المنظمة لذلك) وذلك من خلال تحديد المصارف المطبقة لتلك الفقرات على من عدمه علما ان عدد الفقرات لمبادى الحاكمية عددها (٨).

٣- احتساب معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الملكية باعتبارهما من عناصر تقييم الاداء

٤- قياس اثر تطبيق الحاكمية على تقييم الأداء المالي (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الملكية) لعينة البحث باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام بعض المقاييس الإحصائية مثل مقياس T-Test لاختبار فرضيات البحث (مدى قبولها أو رفضها بالاعتماد على درجة ثقة ٥%) والتكرارات النسبية Percentage Frequencies.

٥- استخدام البرنامج الاحصائي STATA للتأكد من نتائج البحث وفقا للبرنامج الاحصائي SPSS

٢-٦-ب-مصادر البيانات

١)-المصادر الأولية: تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في مملكة البحرين والمتداولة في سوق الأوراق المالية، وذلك للفترة (٢٠١٣-٢٠١١).

٢)-المصادر الثانوية: الرسائل الجامعية، الأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الكتب، النشرات، الدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

٢-٧-تقسيم البحث:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الحوكمة المؤسساتية

١-١ المبحث الأول: نشأة وماهية ومبادئ الحوكمة المؤسساتية

١-٢المبحث الثاني: الإطار العام الحوكمة المؤسساتية

الفصل الثاني: تطبيقات الحاكمية المؤسسية وضوابطها في قطاع المصارف

٢-١ المبحث الأول: تطبيقات الحاكمية المؤسسية في قطاع المصارف

٢-٢ المبحث الثاني: ضوابط الحوكمة المؤسساتية في قطاع المصارف

الفصل الثالث: الإطار العملي والاستنتاجات والتوصيات

٣-١المبحث الاول: متغيرات البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة

٣-٢المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

٣-٣المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحاكمية المؤسسية

١-١ المبحث الأول: نشأة وماهية ومبادئ الحاكمية المؤسسية

١-١-١ نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية:

نشأ مفهوم الحاكمية المؤسسية أو الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة ، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطراف في المؤسسات ، ففي عام ١٩٧٦ م قام كل من Jenson and Meckling بالاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة ، أما في عام ١٩٨٧ قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية، (Treadway Commission) المعروفة باسم لجنة تريدواي ، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات.

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية في ديسمبر ١٩٩٢م. تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية (Cadbury) للحاكمية المؤسسية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحاكمية المؤسسية ولقد أخذت الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) بعدًا آخر بعد حدوث الأزمات المالية والتي أدت إلى الإفلاس والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠١م ، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان : مبادئ الحاكميةOECD) ، (1999.هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم. (عبدالصمد، ٢٠٠٨، ص١٠)

وقد تزايد حديثاً الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية أو بما يعرف بالحوكمة المؤسسية حيث نال هذا الموضوع عناية متزايدة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية هذا القرن الواحد والعشرين ، وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية الّتي تعرضت لها الكثير من بلدان العالم المتقدم ، بداية من الشركات الأمريكية العملاقة كشركة انرون (Enron) والوورلدكوم (Worldcom) والشركات العملاقة الأخرى، حيث يعزى أسباب انهيارها وظهور هذه الأزمات إلى فقدان الثقة بين الجهات الّتي تمثّل الأطراف الأساسية في الشركات والمتمثلة بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح في الشركات. أن من أهم أسباب انهيار هذه الشركات هو اكتشاف الكثير من حالات الرشاوى والاحتيال الّتي قام بها المسئولون التنفيذيون لهذه الشركات وذلك بسبب عدة عوامل يمكن إجمالها بما يلي:Kirkpatrick) ،(2009

١) ضعف استقلالية كلّ من أعضاء مجلس الإدارة لهذه الشركات والمدققين الداخليين والخارجيين التابعين لهذه الشركات.

٢) عدم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات.

٣) ضعف كفاءة وفعالية مهنة التدقيق الداخلي في تلك الشركات.

لذلك يمكن القول هنا إن مجموعة **عوامل ارتبطت بالمناخ الاقتصادي السائد في العالم والتي قد أسهمت وبشكل مباشر بخروج مفهوم الحاكمية**، والحوكمة، والتحكم المؤسسي (governance) إلى حيز الوجود، ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي: (توفيق،٢٠٠٥، ص٣-٤) و (Barnden, 2010)

١)- منذ عام ١٩٩٧ م ومع ظهور الأزمة المالية الآسيوية التي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات الّتي تنظم الأعمال والعلاقات ما بين جميع منشآت الأعمال والحكومة، فضلاً عن أزمات أخرى تتمثل بظهور عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء ما بين تلك المنشآت والحكومة، وقيام تلك المنشآت في الوقت نفسه بتحمل مبالغ هائلة من الديون القصيرة الأجل في الوقت نفسه، حرصت إداراتها على عدم معرفة المساهمين في تلك المنشآت بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال أساليب محاسبية مبتكرة عرفت باسم المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، وخير مثال على ذلك ما حدث في شركة (Enron) وما تلاها من سلسلة تلاعب وفضائح في القوائم المالية لكثير من الشركات العالمية العملاقة ، والتي كانت تتم عن طريق التواطؤ ما بين كبرى الشركات المحاسبية والتدقيقية العالمية العملاقة، مما دفع إلى قيام منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD) إلى إصدار مجموعة من الإرشادات الخاصة بما يعرف بالتحكم المؤسسي للشركات. وهو ما يعتبر النواة الأولى لظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية وخصوصاً في الدول الّتي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية قريبة من الكمال (مبادئ منظمة التعاون،٢٠٠٤)

٢)- العامل الثاني الّذي حفز المنظمات العالمية إلى التطرق إلى الحاكمية المؤسسية هو عامل لا يقل أهمية عن العامل الأول بل قد يعتبر الأهم وهو ممارسات الشركات متعددة الجنسية في اقتصاديات العولمة، حيث قامت تلك الشركات بعمليات استحواذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واندماج من أجل السيطرة على الأسواق العالمية خصوصاً في البلدان الفقيرة في العالم، حيث يقدر أن هناك مئة شركة من هذه الشركات تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ابتداعها لممارسات احتكارية.

٣)- العامل الثالث هو عامل ثانوي مرتبط بتلك الشركات الّتي تعمل في اقتصاديات ناشئة، وبسبب ضعف النّظام القانوني لهذه الشركات، والذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة تتسم بفعالية وكفاءة عالية، فضلاً عن ضعف نوعية المعلومات الخاصة بها، أدى بالنتيجة إلى ضعف الإشراف والرقابة على الشركات، وإلى انتشار الفساد وانعدام الثقة لدى المتعاملين مع هذه الشركات وأصحابها. وهو أمر نتج عن فقدان عنصر مهم من عناصر الحاكميه المؤسسية، وهو عنصر التدقيق الداخلي. (السيد علي، ٢٠٠٥، ص٣)، ان الأسباب والعوامل الّتي تم ذكرها أسهمت في بروز مفهوم الحاكمية المؤسسية الذي تطور حسب وجهات نظر مختلفة ستتم متابعتها فيما يأتي من مواضيع البحث.

وكنتيجة للأزمات والافلاســـات المصـــرفية اتجهت الحكومات وأولها الحكومة البريطانية التي أقر البرلمان البريطاني على أثرها تشـــكيل لجنة (Cadburry) عام ١٩٩٠م، والهادفة للإتيان بمنظومة من الأنظمة والتعليمات والإجراءات وجاءت بعدها أمريكا بأنظمة مشابهة وأخذت الهند وجنوب أفريقيا وأستراليا نفس المنهج لحماية أموال المساهمين بعد هذه الافلاسات والخسائر وتبعتها الدول الناشئة والمنظمة الأوروبية للتنمية الاقتصادية ، ولم يكن لأي متخصص في إدارة الأعمال أو رجال الأعمال أن يتوقع إزاحة رئيس مجلس إدارة شركة جنرال موتورز من منصبه والذي كان حدثاً له أهمية قصوى في تاريخ قطاع الأعمال الأمريكي في عام ١٩٨٦م ، سبق ذلك بسنوات حركة تاريخية كذلك استمرت على مدى عشر سنوات ما بين عام ١٩٨٢م وحتى ١٩٩٢م بدخول عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة من خارج شركة جنرال موتورز وكان هذا حدثاً تاريخياً كذلك لم يكن معهوداً منذ القرن الثامن عشر أن يتعين أعضاء في مجلس إدارة أي شركة من خارجها وكان هذا كذلك حدثاً ثورياً جديداً في قطاع الأعمال ، وأسباب هذا التغيير في جنرال موتورز مالية بالطبع لأن الفوائض المالية التي كانت بالشـــركة عام ١٩٨٤م والبالغة ٨,٦ بليون دولار تبخرت هذه السنوات إذ بلغت خسائر الشركة عام ١٩٩٢م أربعة بلايين دولار سنوياً والتي أدت إلى تحركات تحدث لأول مرة بإزاحة أو طرد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وبدخول أعضـــاء بمجلس الإدارة من خارج الشـــركة ومعظمهم من كبار المحامين ممن سيطروا على الشركات العملاقة ، وفي هذه الحقبة الزمنية بدأ لأول مرة في تاريخ قطاع الأعمال بأمريكا فصل وظيفة رئيس مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي لهذه الشـــركة العملاقة وتم إزاحة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عام ١٩٩٠م للتقاعد بعد مفاوضات أقرتها الجمعية العمومية بمنحه راتباً تقاعدياً بلغ (١,٢) مليون دولار سنوياً. (المنيف ، ٢٠٠٦ ، ص٨١) (Kipp،2010).

ونستنتج مما سبق إن آفة المشاكل في حدوث أزمات وإفلاس في أوروبا وأمريكا وجنوب شرق أسيا واليابان ناتجة عن ضعف التوجيه والرقابة من مجلس الإدارة الذي لم يقم بواجباته ومســـؤولياته، كما أن عدم الالتزام بالإفصـــاح والمراجعة وان كان مرتبطاً بالطلب المتنامي من المســـتثمرين إلا أنه مرتبط كذلك بالفســـاد الذي اســـتشـــرى بفعل التقنية والجهل والقدرة الفنية والخبراتية في اكتشاف هذه التشويهات التي يقدر عليها المديرون التنفيذيون بمساندة ومعاضدة من مراجعي الحسابات الخارجيين كما أوضحت حالات الإفلاسات لشركات أنرون وورلد كوم وغيرها الكثير وضياع أموال المساهمين وصناديق التقاعد والمعاشات.

ولذا نرى أن المشكلات الاقتصادية والمالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أزمة الرهونات العقارية بنهاية عام ٢٠٠٧م تستدعي ضرورة الاهتمام بالحاكمية المؤسسية وذلك حفاظاً على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركات وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين ، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد في العديد من دول العالم لتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية، حيث تتزايد الأصوات المطالبة بضرورة تطبيق معايير الحاكمية على الشركات والمصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين وفرض عقوبات على الشركات التي لا تلتزم بتلك المعايير.

١-١-٢ ماهية الحاكمية المؤسسية:

لقد أدى ظهور نظرية الوكالة " Agency Theory " وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية المســـاهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضـــاء مجالس الإدارة بهدف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعظيم مصالحهم الخاصة ، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات، كما قدم أعضاء اللجنة الاستشارية للجمعية الوطنية لأعضاء مجلس الإدارة بنيويورك (NACD) بالتعريف التالي للحاكمية " الحاكمية المؤسسية تؤمن تحقيق الأهداف والخطط المعتمدة وبعيدة المدى بتوفير هيكلية إدارية عليا تنفيذية تنظيمية ومنظومة من البشر قادرة على تحقيق هذه الأهداف ، وعلى الإدارة العليا أن تؤكد من خلال المصداقية والسمعة والمسؤولية أمام جميع المستفيدين من خلال التنظيم والنظام والعاملين"(المعتاز وAndrew–٢٠٠٢) ان هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محددات الحاكمية وكذلك معايير التقييم، وبالنسبة للمحددات هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. وتشير **المحددات الخارجية** إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق (مثل قوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، والإفلاس) ، وكفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات ، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية، وغيرها بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني ، والاستشارات المالية والاستثمارية (الكنزي،٢٠١٥ : ص١٤٣)، بينما تشير **المحددات الداخلية** إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى، إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث. (فوزي، ٢٠٠٣، ص٣)

ومما سبق يلاحظ أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يركز على الرقابة على الشركات وتصرفات القائمين عليها وتحديد مسؤولياتهم ويؤكد على أهمية مشاركة الأطراف الأخرى كالمساهمين والموظفين والدائنين وغيرهم وتعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية. إن الحاكمية المؤسسية تعني آلية الإدارة العليا التي تدير ابتكار القيمة وتتوسط لأحداثها من أجل أصحاب المصالح بما فيهم المجتمع وتقل القيمة فيما بينهم بسياق يضمن المسؤولية تجاههم بصورة متزامنة (الدوري، صالح، ٢٠٠٩، ص٤٥٩).

وبناءً على ما سبق يمكن ان نوضح مفهوم للحاكمية المؤسسية ونعرفها على أنها: مجموعة من المعايير والمبادئ التي يجب أن تلتزم بها الشركات وهي دليل ارشادي يلتزم به للحفاظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتقليل المخاطر التي يمكن مواجهتها.

١-١-٣ مبادئ الحاكمية المؤسسية:

نظرا للاهتمام المتزايد الذي يكتسبه مفهوم الحاكمية المؤسسية في الوقت الحالي، فقد حرصت عديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من المبادئ والتي تحكم التطبيق السليم له ، وعلى رأس هذه المؤسسات صندوق النقد والمصرف الدوليين ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت في عام ١٩٩٩م مبادئ الحاكمية المؤسسية "Corporate Governance Principles" وتم تعديلها في عام ٢٠٠٤م والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحاكمية المؤسسية بكل من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل ، وأيضاً قامت العديد من الدول بوضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية بها وذلك عن طريق بورصات الأوراق المالية أو عن طريق حكومتها. (سليمان، ٢٠٠٦، ص ٤١) (دليل قواعد ومعايير الحاكمية المؤسسية،٢٠٠٥)

ومن أهم مبادئ الحاكمية المؤسسية :

أ– حقوق المساهمين: وتشمل حقوقهم في نقل ملكية الأسهم وفي التصويت في الجمعية العمومية واختيار أعضاء مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح والحصول على المعلومات ومراجعة القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العدالة والمعاملة على قدم المساواة: حيث تعمل الحكومة على تحقيق عدم التميز ضد فئة أو مع فئة من الفئات أو من أصحاب المصالح دون الآخرين خاصة فيما يتصل بالمساهمين من حيث حقهم في الدفاع عن مصالحهم والحصول على حقوقهم القانونية وحصولهم على البيانات الكافية وحمايتهم من أية عمليات قد تؤثر على سلامة قراراتهم خاصة فيما يتصل بعمليات الاستحواذ والاندماج، عمليات بيع الأصول.

ج- أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة: حيث ترتبط الشركة بمجموعة من الأطراف من أصحاب العلاقة المباشرة بها خاصة الموردين والعاملين والمصارف المقرضة وحملة السندات التي أصدرتها الشركة والدائنين وكذلك العملاء والمستهلكين وجميعهم تربطهم مع الشركة علاقات والتزامات قوية فضلاً عن حاجتهم لضمان استمرار الحصول عليها.

د- الإفصاح والشفافية: وهو الوجه المعبر عن كامل النزاهة والحيدة والحرص على سلامة العمليات والمعاملات. وهو جانب يتصل بكافة الأدوار التي يمارسها كل من: أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مراقبي الحسابات الخارجيين، وأن تتضمن عمليات الإفصاح توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة في وقت محدد معين بما يمكن متخذي القرارات من الإلمام بها في وقت مناسب لاتخاذ قراراتهم وحماية مصالحهم على قدم المساواة.

هـ- مسؤولية مجلس الإدارة: تعمل الحاكمية على جعل مجلس الإدارة مسؤولا أمام الجمعيات العمومية وأن تجعل جميع قراراته محل تقييم ومراقبة (ميخائيل، ٢٠٠٥، ص٨٧). ويمكن إيضاح تلك المبادئ والتي يمكن أن يطلق عليها أحياناً محاور الحاكمية المؤسسية المساهمة بالشكل الآتي والذي يرتكز على أربعة محاور رئيسية

شكل رقم (١) المحاور الأساسية للحاكمية المؤسسية

المصدر: (البلوشي، الهيكل والإطار العام للحاكمية، بنك عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١٠)

١-٢المبحث الثاني: الإطار العام للحاكمية المؤسسية

١-٢-١ أهمية الحاكمية المؤسسية وفوائدها:

ان الشركات بل والدول والتي تضعف فيها أساليب الحاكمية المؤسسية أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد الفضائح والأزمات المالية هذا وأصبح من الواضح تماماً أن إدارة الشركات من خلال مفهوم الحاكمية المؤسسية يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة. (سليمان، ٢٠٠٦، ص٢٧)،كما أن لنظام الحاكمية المؤسسية في الألفية الثالثة **أهمية** قصوى وفوائد جمة يجنيها المجتمع بأسره من جراء تنفيذ هذه المنظومة ، لم يعد خياراً رفاهياً بل أصبح مطلباً إلحاحيا ومهماً وضرورياً وكذلك أساسيا للاستدامة والنجاح لشركات قطاع الأعمال ومؤكداً لمصداقية مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا، **كما أن للحاكمية المؤسسية الجيدة العديد من الفوائد حيث تؤدى إلى ما يلي:** (تقليل المخاطر، تحفيز الأداء، تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات، تحسين القيادة، زيادة الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية). **وتظهر أهمية الحاكمية من خلال:**

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدأ من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تفادي وجود أية أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الأنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- تحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

١-٢-٢ أهداف الحاكمية:

ويمكن تلخص **أهداف الحاكمية فيما يلي:** (الحفناوي، ٢٠٠٥، ص٢٧)

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
٢. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
٣. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
٤. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما: مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
٥. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
٦. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
٧. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
٨. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
٩. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ويمكن للشركات أن تحقق عائد من وراء تطبيق الحاكمية بشكل سليم ويمكن توضيح الشكل الآتي:

شكل رقم (٢) العائد من تطبيق الحاكمية بالمؤسسات

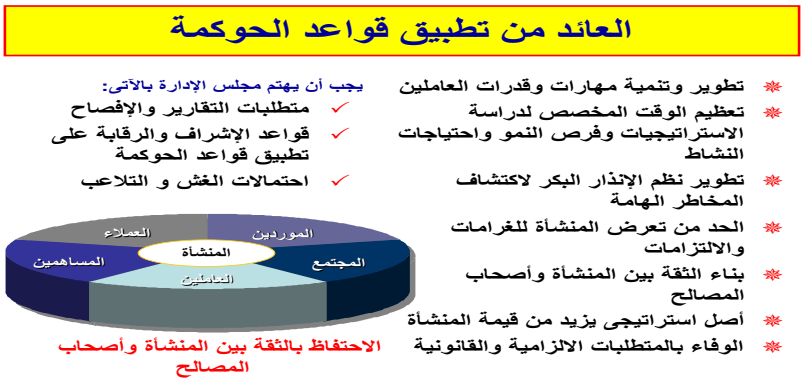

المصدر: (إيهاب عقل، الهيكل والإطار العام للحاكمية، محاضرة شركة KPMG ، ٢٠٠٧، ص١٣)

وبناءً على ما سبق نرى أن تطبيق الشركات لمفاهيم ومعايير الحاكمية يؤدي إلى العديد من النتائج الايجابية التي تعود على الشركة والأطراف ذات العلاقة والمصالح المرتبطة بها ومنها:

أ- زيادة أرباح الشركة الفعلية بدون التلاعب بالأرباح أو إدارتها من قبل مجالس إدارة الشركات المساهمة.

ب- زيادة الاكتتاب على أسهم الشركة الملتزمة بتطبيق معايير الحاكمية في حالة طرحها أسهم أو سندات

ج- زيادة قدرة الشركة الملتزمة بمعايير الحاكمية في الحصول على الائتمان التجاري من الموردين وذلك بالتوسع في الشراء الآجل

د- زيادة قدرة الشركة التي تلتزم بتطبيق معايير الحاكمية على الاقتراض من المصارف التقليدية لتمويل عمليات التوسع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- عدم تعرض الشركات الملتزمة بمعايير الحاكمية للجزاءات والغرامات من قبل هيئة السوق المالية.

١-٢-٣ الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحاكمية:

توجد عدة أطراف تهتم بالحاكمية المؤسسية وتجد فيها تحقيقاً لمصالحها والاستفادة منها في الرقابة على أعمال الشركة ومجلس إدارتها، حماية لمصالحها والشكل الآتي يوضح النموذج الأساسي للحاكمية المؤسسية:

شكل رقم (٣) النموذج الأساسي للحاكمية المؤسسية

المصدر:
(إيهاب عقل، الهيكل والإطار العام لحاكمية، محاضرة شركة KPMG، ٢٠٠٧، ص٨)

كما ويوجد أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحاكمية المؤسسية وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، والشكل الآتي يوضح بشكل كبير الأطراف المعنية بعملية المراجعة:

شكل رقم (٤) الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحاكمية

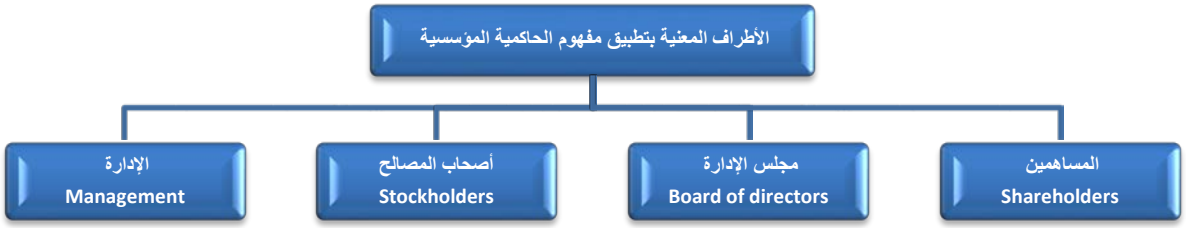

المصدر: (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٧-١٨). **- بتصرف**

١-٢-٤ معايير الحاكمية المؤسسية:

تؤكد الدراسات الحديثة أن هناك مجموعة من المعايير التي يتم بموجبها قياس مدى فاعلية الحاكمية ، وبصفة خاصة في الأسواق الاستثمارية المختلفة ، ومن خلال هذه المعايير تعكس وتوضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر على الحاكمية المؤسسية. ويمكن عرض تلك المعايير بالشكل الآتي:

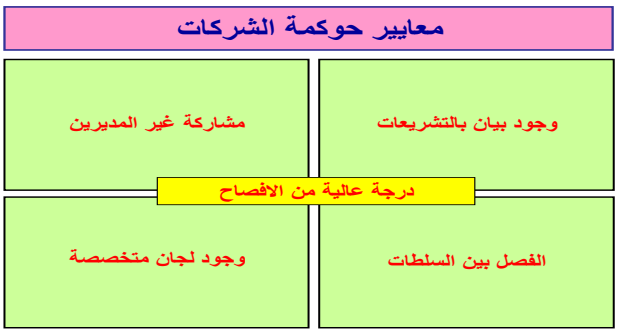

شكل رقم (٥) معايير الحاكمية المؤسسية

المصدر: نموذج مقترح

يتضح من الشكل السابق أن الحاكمية المؤسسية لها **عدة معايير** يتم استخدامها للحكم على مدى تواجد هذه الحاكمية بالمؤسسات المساهمة ومدى تطبيق استخدامها **وأهم تلك المعايير سيتم مناقشتها** على النحو الآتي:

١- مدى وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات وهل من السهل الحصول عليها وهل نصوصها واضحة وصياغتها سليمة، وسهلة الفهم، وهل هي كافية، وهل هي متسقة مع حزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعات الأخرى، أم أن هناك تعارضاً وتضارباً وعدم توافق بينها وبين التشريعات الأخرى، بحيث يبطل أحدها الآخر، أو يعطل تنفيذه أو يجد لمن يخالف أحكامها مخرجاً من تلقي العقوبات الخاصة بالمخالفة لأحكامها.

٢-مدى المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات: وفي توجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط، وهو أمر بالغ الأهمية حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه والرقابة ولتحسين الإشراف ولتحقيق مزيد من الشفافية فضلاً عن أن هذه المشاركة ستوضح الحقائق وتظهرها وتعمل في الوقت ذاته على معالجة أي قصور أو أي انحراف وبشكل مؤثر وسريع وإصلاح أي خطأ قد يحدث في الشركة.

٣-مدى وجود فصل وتقسيم للعمل والأدوار بين مجلس الإدارة وبين المسئول التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب / المدير العام التنفيذي) خاصة ما يخلفه ويوجده هذا الفصل من حيوية وفاعلية تتصل بتحديد الرؤية الاستراتيجية واختيار ورسم السياسات، وما يتصل أيضاً بالتكتيكات التنفيذية المختلفة والتي تتم من وقت لآخر في العمل.

٤-مدى وجود لجان رئيسية تابعة لمجلس الإدارة: تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسة تفصيلية وتتناول الأنشطة التي تحتاج إلى تطوير والتي من شأنها دراسة وبحث الجديد وعمليات الإصلاح التي تحتاج إليها الشركة. (ابراهيم،٢٠٠٥، ص١٧١) (القشي،٢٠٠٥).

١-٢-٥هيكل نظام الحاكمية المؤسسية:

يمكن النظر إلى عملية الحاكمية المؤسسية على أنها نظام له مدخلاته ونظام التشغيل الخاص به والمخرجات والتي ترتبط بمبادئ الحاكمية المؤسسية وذلك كما هو موضح بالشكل الاتي:

وتعمل الحاكمية المؤسسية في إطار هيكلي يتكون من خمسة عناصر رئيسية تمثل الإطار العام المكون لعملية الحاكمية المؤسسية ويمكن عرض نموذج الإطار الهيكلي للحاكمية المؤسسية في الشكل الآتي:

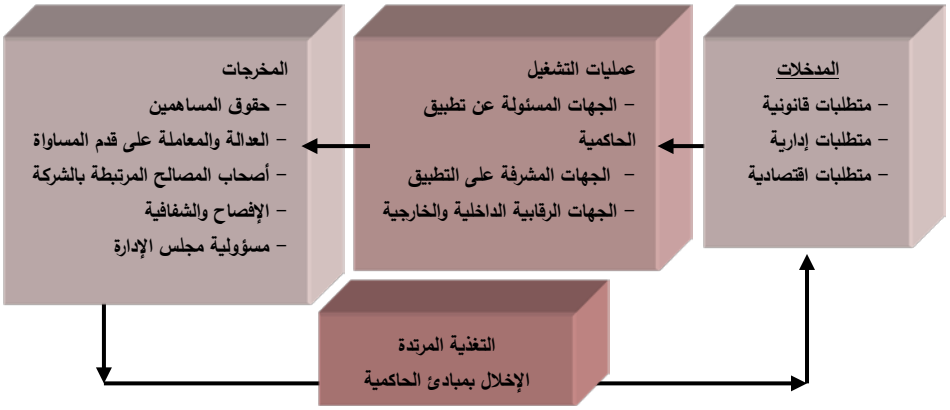

شكل رقم (٦) نظام الحاكمية المؤسسية،

المصدر: نموذج مقترح

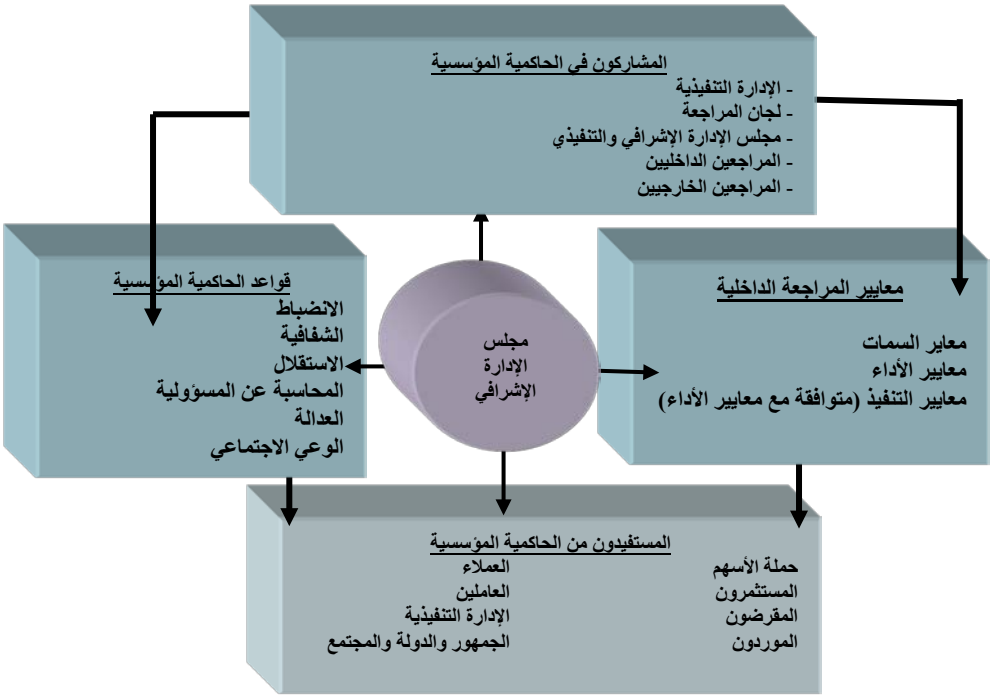

شكل رقم (٧) هيكل نظام الحاكمية المؤسسية

المصدر: (إبراهيم، محمد، نموذج مقترح لتفعيل قواعد الحاكمية المؤسسية في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ٢٠٠٦، ص٤٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**كما ان الحاكمية المؤسسية ترتكز على ثلاثة ركائز يمكن إيضاحها في الشكل التالي:

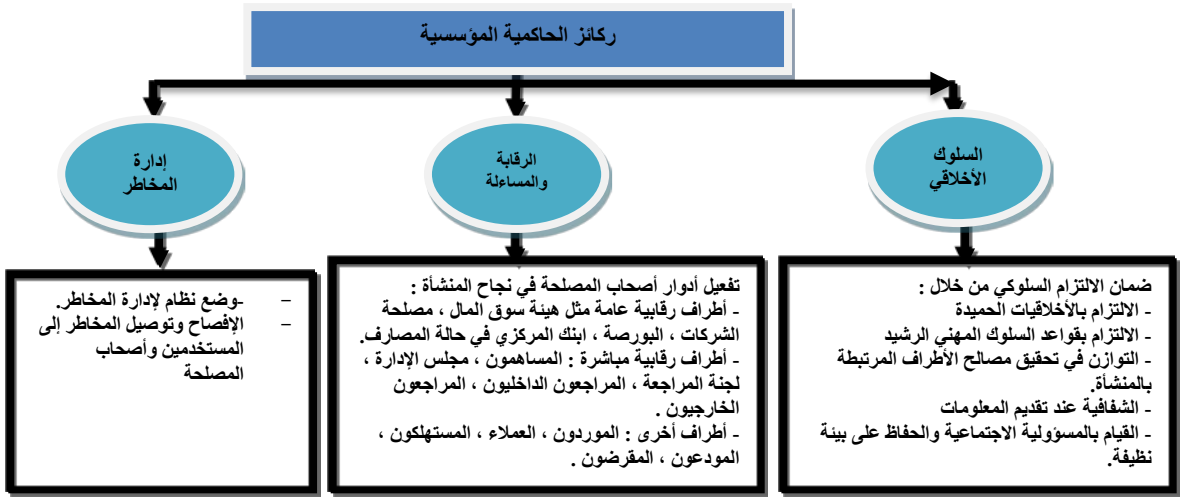

شكل رقم (١٠) ركائز الحاكمية المؤسسية

المصدر: (إبراهيم، محمد، نموذج مقترح لتفعيل قواعد الحاكمية المؤسسية في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية،٢٠٠٥، ص١٧)

الفصل الثاني: تطبيقات الحاكمية المؤسسية وضوابطها في قطاع المصارف

٢-١ المبحث الأول: تطبيقات الحاكمية المؤسسية في قطاع المصارف

٢-١-١ المعايير التي يجب تطبيقها بالمصارف لضمان حوكمة جيدة:

توجد عدة أركان ومعايير يجب تطبيقها على المصارف حتى نضمن وجود حوكمة جيدة بها:

أ- **الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:** وهو يوفر الركن الأول الخاص بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال للمصارف وللمشرفين على المصارف نطاقاً من الأدوات التي تهيئ لهم دقة تقييم الأنواع المختلفة من المخاطر بحيث يكون لدى المصرف قدر كاف من رأس المال لتغطية هذه المخاطر.

ب- **الاستعراض الإشرافي لعملية التقييم الداخلي للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها** : حيث لا يعتبر تحديد درجة الدقة في تقدير متطلبات رأس المال مفيدا إلا إذا تم الالتزام بتلك المتطلبات ، ومن أجل هذا تكون لدى كل بنك مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان كفاية المطلوب من رأس المال على وجه الخصوص وسلامة إدارة المصرف بصفة عامة ، وتتضمن هذه الإجراءات القيام بمخاطر ائتمانية مع فعالية الإشراف وانضباط كبار المقترضين والالتزام بالقواعد المتشددة للمراجعة وفي النهاية فإن نتائج هذه العمليات الداخلية هي التي يعول عليها (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢٣)

ج- **الاستخدام الفعال للإفصاح لتقوية ودعم انضباط السوق باعتباره مكملاً للجهود الإشرافية:** وهذا الركن الثالث للإطار الجديد يساند ويدعم الركنين الآخرين عن طريق تقوية ودعم متطلبات الإفصاح ومن ثم تعزيز انضباط السوق ، والطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمشاركين في السوق تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع المصارف هي مدى فهمهم وإمكان حصولهم على صورة تقييم المصرف للمخاطر ووضع كفاية رأس المال بشكل منتظم، ويعمل الإفصاح المنتظم عن هذه المعلومات على انضباط المصارف (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٨) (Nermeen F.،Shehata، 2016)

٢-١-٢ مؤشرات تطبيق الحاكمية بالمصارف:

توجد عدة مؤشرات للحاكمية المؤسسية يمكن تطبيقها على المصارف للتعرف على مدى تطبيقها لمعايير الحاكمية، وهي كما يلي :(Shil،2008) (عبد الصمد، عمر،٢٠٠٨) **(الانضباط –الشفافية –الاستقلال –المحاسبة عن المسؤولية–المسؤولية–العدالة –الوعي الاجتماعي)**

٢-١-٣ أهمية الحاكمية الجيدة في المصارف:

إن نجاح الحاكمية في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية ولكن لابد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم ، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى ، حيث يجب أن تكون إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها، أن العناصر الأساسية للحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي تتمثل في مجموعتين : **تتمثل الأولى في الأطراف الداخلية** وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليين ، **أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأطراف الخارجية** الممثلين في المودعين وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني ، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي ، أما الركائز الأساسية التي لابد من توفرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. (جبير، اياد،٢٠٠٧)، وتظهر **أهمية الحاكمية الجيدة في المصارف** في النقاط التالية:

أ- تعد الحاكمية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.

ب- تمثل الحاكمية الجيدة عنصرا رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية خاصة في المصارف فهي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية (المجالي، ٢٠٠٩، ص١٨٥).

ج- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحاكمية المؤسسية في المصارف وذلك للأسباب التالية:

١. إن تطبيق الحاكمية المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي.
٢. إن المصارف تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه المصارف مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين).
٣. نتيجة لتعرض المصارف لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية فإن وجود الحاكمية المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه المصارف.
٤. يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال المصارف تدار بشكل سليم، وأن لدى المصرف المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.
٥. يجب أن نعترف بأنه ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال المصرف. (المجالي، ٢٠٠٩، ص١٩٠).

٢-١-٤ لجنة بازل والحاكمية المؤسسية للمصارف:

أصدرت لجنة بازل للإشراف على المصارف في شهر سبتمبر ١٩٩٩م نشرة بعنوان " تحسين الحاكمية المؤسسية للمصارف (Enhancing corporate Governance for Banking Organizations) كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف المصرفي ، فقد نشطت لجنة بازل للإشراف المصرفي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة، حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحاكمية المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها (هواري ، امجدل،٢٠٠٨ ، ص١٥)، وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن **الاستراتيجيات والأساليب الفنية والتي تعتبر أساسية للحاكمية المؤسسية السليمة** داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر منها:(سليمان، ٢٠٠٨ ، ٢٦٣)

١. توفر دليل عمل ومعايير للسلوك ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
٢. توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
٣. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة
٤. وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومراجعة الحسابات.
٥. توافر نظم للرقابة الداخلية تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر.
٦. رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح
٧. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة وأيضاً بالنسبة للموظفين

٢-١-٥ العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحاكمية داخل الجهاز المصرفي:

توجد مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها لدعم التطبيق السليم للحاكمية داخل الجهاز المصرفي وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية.

٢- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة: إذ يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا، وتعد الإدارة العليا مسئولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقاً لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسئولون جميعاً أمام مجلس الإدارة عن أداء المصرف.

٣- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية.

٤- يجب أن يتمتع عدد كاف من أعضاء المجلس بالقدرة على إصدار الأحكام بصفة مستقلة عن رؤية الإدارة وكبار المساهمين أو حتى الحاكمية ويمكن تدعيم الاستقلالية والموضوعية من خلال الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو مجلس مراقبين أو مجلس مراجعين بخلاف مجلس الإدارة.

٥- يفضل تأسيس بعض اللجان المتخصصة مثل **(لجنة إدارة المخاطر-لجنة المراجعة -لجنة المكافآت -لجنة الترشيحات)**

٦- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا: حيث تعد الإدارة العليا عنصرا أساسياً في الحاكمية، ففي حين يمارس مجلس الإدارة دوراً رقابيا تجاه أعضاء الإدارة العليا فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة.

٧- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه واستراتيجيته والبيئة المحيطة: فلابد أن يصادق مجلس الإدارة على المكافآت الخاصة بأعضاء الإدارة العليا وغيرهم من المسئولين، وضمان أن تتناسب هذه المكافآت مع أنظمة المصرف

٨- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحاكمية: لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة العليا بدقة في حالة نقص الشفافية، ويحدث ذلك عندما لا يتمكن أصحاب المصالح والمتعاملين في السوق وعامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف المصرف بحيث يتمكن المشاركون في السوق من تقييم سلامة تعاملاتهم مع المصارف.

٩- دور السلطات الرقابية: يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية بأهمية الحاكمية وتأثيرها على أداء المؤسسة، ويجب أن تتوقع قيام المصارف بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة. ومجلس إدارة المصرف والإدارة العليا بالمصرف مسؤولين عن أداء المصرف وبذلك فإن السلطات الرقابية تقوم بالمراجعة للتأكد من أن المصرف يدار بطريقة ملائمة وتوجيه انتباه الإدارة لأي مشاكل قد تتكشف أثناء عملية الرقابة. (هواري، امجدل،٢٠٠٨، ص١٥)

٢-٢ المبحث الثاني: ضوابط الحاكمية المؤسسية في قطاع المصارف

٢-٢-١: الحاكمية المؤسسية في البحرين

أوضح تقرير صدر عن شركة نورتن روز الشرق الأوسط (Norton Rose) أن الازمة الاقتصادية العالمية قد سلطت الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى الإدارة الفعالة للمخاطر وهياكل الحاكمية المؤسسية مع الضوابط والتوازنات المناسبة.وأوضح التقرير، إن البحرين اتخذت خطوات متقدمة لتحديث الحاكمية بالنسبة إلى الشركات المدرجة، وأنها أصدرت في شهر ومارس/ آذار العام ٢٠١٠ قانوناً جديداً للحاكمية المؤسسية في البحرين، والذي يعكس العديد من المعايير الموجودة في أسواق أخرى مثل استقلالية المدير، والتدريب، وتشكيل مراجعة الحسابات، ولجان الترشيح والأجور.

ويعد القانون الذي وضعته اللجنة التوجيهية الوطنية للحاكمية المؤسسية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي بعد فترة من التشاور استمرت أكثر من عام، واستعراض أكثر من ٢٥ قانون حوكمة شركات محلية في بلدان أخرى، سيصبح نافذاً في الأول من يناير/ كانون الثاني العام ٢٠١١. وأضاف التقرير «جميع أسهم الشركات المشتركة التي تأسست بموجب قانون الشركات التقليدية البحريني يجب أن تلتزم بالقانون بحلول نهاية العام ٢٠١١، أو الشرح لمساهميها لماذا لا تفعل ذلك.« وينص القانون على أنه في البداية سيتم تطبيقه على الشركات العامة، ولكن المقصود هو نموذج لجميع الشركات الأخرى إلى الحد الذي ينطبق على أوضاعها. ومع ذلك، فإن التصريحات العلنية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي قد بينت أن القانون سيطبق أيضاً على جميع المرخصين لهم من قبل المصرف كشركات مدرجة. والقانون، الذي يضع في الحد الأدنى أفضل الممارسات لمبادئ الحاكمية المؤسسية، ويكمل مبادئ الحاكمية المؤسسية التي توجد بالفعل في الإطار التشريعي للبحرين، مثل قواعد واجبات المدير بالإنابة، واجتماعات مجلس الإدارة واجتماع المساهمين والتعامل، وفقاً لتقرير «نورتن روز.« وأفاد التقرير أن وضع القانون يعد تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى البحرين التي ينبغي عليها ضمان فعالية الحاكمية المؤسسية في المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٢: ضوابط الحاكمية المؤسسية في المصرف المركزي البحريني:

ينص قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ على ضوابط حوكمة المصرف المركزي، حيث:

- تنص المادة ٥ من قانون المصرف المركزي على أن يكون للمصرف مجلس إدارة يتألف من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بموجب مرسوم ملكي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، بينما تحدد المواد من ٦ إلى ٩ شروط العضوية التي يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس الإدارة؛ والإجراءات المطلوبة لانعقاد اجتماعات المجلس؛ وصلاحيات مجلس الإدارة؛ وشروط انتهاء العضوية في المجلس.
- تعهد إدارة شؤون المصرف اليومية إلى محافظ بدرجة وزير يكون مسؤولاً أمام المجلس مباشرةً. ويعين المحافظ بمرسوم ملكي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويمكن أن يكون للمحافظ نائب واحد أو أكثر يعاونه في إدارة شؤون المصرف (المادة ١٠).
- على المحافظ أن يقدم إلى المجلس خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية تقريرًا عن أعمال المصرف خلال السنة المالية المنقضية ونسخة من الحسابات المدققة للمصرف وتقرير مدقق الحسابات الخارجي بشأن تلك الحسابات (المادة ٣٦). وبالإضافة إلى ذلك، تخضع العمليات المالية للمصرف لمراجعة ديوان الرقابة المالية (المادة ٢).
- كما تشترط المادة ١٧٣ من قانون المصرف المركزي تقديم المصرف لتقارير دورية عن عمليات المصرف إلى وزير المالية، والذي يخضع في مباشرة رقابته على أعمال المصرف للمساءلة أمام مجلس النواب. وبالإضافة إلى الآليات آنفة الذكر، يجب على المصرف المركزي أيضًا التأكد من الحاكمية الداخلية الفعالة للمصرف وعملياته من خلال منظومة من اللجان الداخلية، تدعمها سياسات وإجراءات موثقة (تشمل قواعد سلوك لموظفي المصرف).
- وذكر التقرير أن القانون يتضمن عدداً من المزايا المثيرة للاهتمام؛ إذ تنص إحدى المواد على «أنه لا يحق لأي فرد أو مجموعة من المديرين أن تهيمن على مجلس اتخاذ القرار، وتتضمن التوصية بأنه «ينبغي على مجلس الإدارة إعادة النظر في استقلال كل مدير على الأقل سنوياً»، وعلاوة على ذلك، فإن القانون يوصي بألا يكون رئيس مجلس الإدارة هو نفسه الرئيس التنفيذي، وألا يقل عدد المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة عن ٥٠ في المئة.
- وأوضح الفصل بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين «هو جانب مهم من جوانب إدارة الشركات، وهذه الميزة من القانون ستزيد من تعزيز سمعة مصرف البحرين المركزي للتنظيم في هذا القطاع ولتحسين الشفافية في إدارة الشركات.«
- وتطرق التقرير إلى الولاء للشركة، فأوضح أن أحد مواد القانون تعنى بالمساءلة، وتوضح جيداً أن كل مدير ومسئول ينبغي أن يفهم أنه شخص مسئول أمام الشركة والمساهمين، ويمكن مقاضاته إذا قام بمخالفة واجب الولاء المستحق للشركة، والتي من ضمنها: عدم استخدام ممتلكات الشركة كما لو كانت ملكاً خاصاً، وعدم الكشف عن المعلومات السرية للشركة أو استخدامها من أجل الربح الشخصي، وعدم اتخاذ فرص الأعمال التقليدية للشركة لنفسه، وعدم المنافسة في مجال الأعمال التقليدية مع الشركة، وخدمة مصالح الشركة في أي صفقة تعتبر أنها مصلحة شخصية (كما هو معرف في القانون).

٢-٢-٣: القطاع المصرفي في البحرين

ان مملكة البحرين هي موطن لأكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية مرخصة، والتي تمثل مزيجا ثرياً من أسماء المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، كما أنها تغطي مجموعة كاملة من الخدمات المالية، مع التركيز بوجه خاص على الأعمال المصرفية بالجملة، والتأمين، وصناديق إدارة الأصول. ويشكل القطاع المالي أهم قطاعات المملكة، إذ يساهم بأكثر من ٢٧% في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه أكبر رب عمل يمثل فيه البحرينيين أكثر من ٨٠% من القوى العاملة. ويشرف على تنظيم القطاع المصرفي في مملكة البحرين " مصرف البحرين المركزي" (www.cbb.gov.bh) (CBB) والذي يعمل منذ عام ٢٠٠٢ بوصفه المنظم الوحيد للقطاع المالي بأكمله في المملكة. يتألف النظام المصرفي في مملكة البحرين من المصارف التقليدية والإسلامية التي تمثل أكبر عناصر النظام المالي، والتي تشكل ما يزيد على ٨٥% من إجمالي الأصول المالية.

وقد حقق القطاع نموًا نتيجة لاقتصاد السوق المفتوحة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الحكومية المستقرة والحريصة؛ ومصداقية الإطار الرقابي المتوافق مع المعايير الدولية؛ والقوى العاملة المحلية القديرة والمؤهلة. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتدعيم مركز البحرين كمحور مصرفي إقليمي نجح في اجتذاب الكثير من المؤسسات المصرفية الأجنبية لإنشاء مكاتب بها في المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد لعب القطاع المصرفي دوراً بالغ الأهمية في إظهار وإبراز مملكة البحرين كالمركز المالي الرائد في المنطقة، ويعود نمو هذا القطاع في مملكة البحرين لعدة عوامل من أهمها اقتصاد السوق المفتوح المتبع في المملكة، والسياسات المالية المستقرة والحكيمة على صعيد الاقتصادي الكلي، وإطار عمل تنظيمي يتمتع بمصداقية كبيرة ويتماشى مع المعايير الدولية، ووجود عمالة محلية قوية ومؤهلة تأهيلاً جيدا. كل هذه العوامل تضافرت من أجل تقوية موقف مملكة البحرين كمركز إقليمي، فضلاً عن اجتذابها العديد من المؤسسات المصرفية الأجنبية. ويعود النمو الذي شهده هذا الإقطاع مؤخراً إلى انتعاش الصناعة النفطية وارتفاع السيولة المتوفرة، وبالتالي فان المصارف تؤدي دوراً محورياً في إعادة استثمار فائض عائدات النفط، وتعمل على خدمة وتمويل قطاعات أخرى من الاقتصاد. ان مصرف البحرين المركزي (CBB)هو المسئول عن تنظيم القطاع المالي في مملكة البحرين، وقبل إنشائه في سبتمبر ٢٠٠٦، كانت مؤسسة نقد البحرين (BMA) هي المسئولة عن ذلك باعتبارها السلطة التنظيمية الوحيدة آنذاك. وتعتبر مؤسسة نقد البحرين منذ تأسيسها في عام ١٩٧٣ هي المسئولة عن تنظيم القطاع المصرفي في المملكة، وامتد نطاق مسؤوليتها ليشمل تنظيم قطاع التأمين وأسواق المال منذ أغسطس ٢٠٠٢. وبورصة البحرين (BHB www.bahrainbourse.com) هي محور أنشطة الأسواق الرأسمالية في مملكة البحرين، ويخضع سوق المال لرقابة وإشراف مصرف البحرين المركزي الذي يشرف على كل من الأسواق الرئيسية والثانوية. وعلى إثر تعزيز دور مصرف البحرين المركزي وتعديل قانون المؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦، تم تقديم مجموعة جديدة من الأنظمة المعتمدة على أفضل المعايير الدولية.

الفصل الثالث: التحليل الإطار العملي والاستنتاجات والتوصيات

يناقش هذا الفصل الجانب العملي والخاص بتحليل القوائم المالية للمصارف التقليدية والاسلامية عينة البحث للتوصل إلى النتائج والتوصيات. اذ ان مجتمع البحث يتمثل في المصارف التقليدية والاسلامية العاملة في مملكة البحرين، اما عينة البحث فقد تم اختيار عينة من المصارف التقليدية والاسلامية وعددها عشرة مصارف والمتداولة في سوق البحرين للأوراق المالية. وهي:
(بنك البحرين الإسلامي–بنك الإثمار ش.م.ب.–بنك البحرين والكويت: بيت التمويل الكويتي – البحرين– المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب –مصرف السلام–بنك البركة الاسلامي–بنك الخليج المتحد ش.م.ب UGB) – بنك البحرين والشرق الأوسط (BMB)–بنك البحرين الوطني–بنك مسقط – ش م ع ع (BMUSC))

٣–١ المبحث الأول: متغيرات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولاً: تم تقسيم متغيرات البحث إلى متغير تابع ومتغير مستقل، حيث تم احتساب المتغيرات على النحو الآتي:

أ– المتغير المستقل(X): ويتمثل بمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية، وتم احتسابه عن طريق:

أ–١– اعداد استمارة استقصاء لتحديد مستوى تطبيق مبادى الحاكمية في التقارير السنوية للمصارف التقليدية والاسلامية

أ–٢– استخراج نسبة مستوى التطبيق لمبادئ الحاكمية لعينة البحث البالغة عشرة مصارف ولفترة زمنية ثلاث سنوات ابتداءً من ٢٠١١ (وهي سنة تطبيق مبادى الحاكمية في المصارف البحرينية وفقا لقانون الحاكمية واللوائح المنظمة لذلك) وذلك من خلال تحديد المصارف المطبقة لتلك الفقرات على من عدمه علما ان عدد الفقرات لمبادئ الحاكمية عددها (٨).

ب–المتغير التابع(Y): ويتمثل بأداء المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية المتداولة في سوق الأوراق المالية للفترة (٢٠١١–٢٠١٣)، وتم قياس الأداء عن طريق:

(العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث– العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث)

ثانياً: لاختبار فرضيات البحث والوصول إلى النتائج النهائية سيتم الاعتماد على استخراج مجموعة من النسب المالية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPPS) وكذلك استخدام برنامج STATA:

٣–٢ المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

٣–٢–١: استخدام برنامج SPSS

أ– اختبار الفرضية الاولى: لقد تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الاولى، والتي كان فيها المتغير المستقل X هو مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية (CG) والمتغير التابع Y هو المتغير العائد على حقوق الملكيةROE حيث تم ادخال البيانات المتعلقة بالمتغيرين في البرنامج الاحصائي SPSS ، وظهرت النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم ١

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Xمستوى تطبيق الحاكمية[b]	.	Enter

Dependent Variable: Y= ROE

b. All requested variables entered.

**حيث يوضح الجدول رقم ١، ان المتغير المستقل هو مستوى تطبيق الحاكمية، والمتغير التابع هو العائد على الملكية، والطريقة المستخدمة هي Enter.

جدول رقم ٢

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.382[a]	.146	.116	13.61714	1.962

a. Predictors: (Constant)، Xمستوى تطبيق الحاكمية

b. Dependent Variable: YROE

**حيث يوضح الجدول رقم ٢، ان معامل التحديد هو ٠,٣٨٢ وان مربع معامل التحديد ١٤,٦%، اما معامل التحديد المعدل فكان ١١,٦%، وهذا معناه ان المتغير المستقل وهو مستوى تطبيق الحاكمية في المصارف عينة البحث يفسر ١٤,٦% من الاختلاف في العائد على الملكية في تلك المصارف. اي بما معناه ان هناك متغيرات وعوامل اخرى تؤثر في العائد على الملكية. **كما ان الجدول رقم ٢ يوضح ان Durbin-Watson قيمته 1.962، فاذا أردنا معرفة وجود ارتباط ذاتي فان قيمته تحسب كما يلي:

P= 1- DW/2
P=1- (1.962/2)
P=0.019

جدول رقم ٣

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	888.475	1	888.475	4.792	.037[b]
	Residual	5191.945	28	185.427		
	Total	6080.419	29			

a. Dependent Variable: YROE

b. Predictors: (Constant)، Xمستوى تطبيق الحاكمية

**حيث يوضح الجدول رقم ٣ ، ان F المحسوبة قيمتها ٤,٧٩٢ وقيمة ال sig لها هو ٠,٠٣٧ وهو اقل من ٠,٠٥، اي ان هذا يعني انها دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٥%، اي ان النموذج ككل مقبول احصائيا.

جدول رقم ٤

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-30.202	14.540		-2.077	.047
	Xمستوى تطبيق الحاكمية	37.076	16.938	.382	2.189	.037

**حيث يوضح الجدول رقم ٤ ما يلي:

ان المعلمة a=-30.202 وهو العنصر الثابت في معادلة النموذج، وهو دال احصائيا حيث ان sig=0.047 وهو اقل من ٥%

ان المعلمة b=37.076 وهو معامل الانحدار، وهو رقم موجب، وهو دال احصائيا حيث ان sig=0.037 وهو اقل من ٥%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا القرار يكون بناءً على النتائج اعلاه بان يتم رفض الفرضية الصفرية، ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة(a ≤ 0.05) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين. لذا فان معادلة النموذج هيGC 37.076 + 30.202− =ROE

ب – اختبار الفرضية الثانية: لقد تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضية البحث الثانية، والتي كان فيها المتغير المستقل X هو مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية (CG) والمتغير التابع Y وظهرت النتائج التالية:

جدول رقم ٥

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مستوى تطبيق الحاكميةX[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Y= ROAالعائدعلى الموجودات

b. All requested variables entered.

**حيث يوضح الجدول رقم ٥، ان المتغير المستقل هو مستوى تطبيق الحاكمية، والمتغير التابع هو العائد على الموجودات، والطريقة المستخدمة هي Enter.

جدول رقم ٦

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin–Watson
1	.341[a]	.116	.085	1.864077	2.059

a. Predictors: (Constant)، Xمستوى تطبيق الحاكمية

b. Dependent Variable: Y=ROA العائد على الموجودات

*حيث يوضح الجدول رقم ٦، ان معامل التحديد هو ٠,٣٤١ وان مربع معامل التحديد ١١,٦%، اما معامل التحديد المعدل فكان ٠,٠٨٥%، وهذا معناه ان المتغير المستقل وهو مستوى تطبيق الحاكمية في المصارف عينة البحث يفسر ١١,٦ % من الاختلاف في العائد على الموجودات في تلك المصارف، اي بما معناه ان هناك متغيرات وعوامل اخرى تؤثر في العائد على الموجودات.

**كما ان الجدولرقم ٦ يوضح ان Durbin–Watson قيمته٢,٠٥٩، فاذا أردنا معرفة وجود ارتباط ذاتي فان قيمته تحسب كما يلي:

P= 1- DW/2
P=1- (2.059/2)
P= - 0.0295

جدول رقم ٧

ANOVAa

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.816	1	12.816	3.688	.065b
	Residual	97.294	28	3.475		
	Total	110.110	29			

a. Dependent Variable: Y =ROAالعائد على الموجودات

b. Predictors: (Constant)، Xمستوى تطبيق الحاكمية

*حيث يوضح الجدول رقم ٧ ، ان F المحسوبة قيمتها ٣,٦٨٨ وقيمة ال sig لها هو ٠,٠٦٥ وهو اكثر من ٠,٠٥، اي ان هذا يعني انها غير دالة احصائيا عند مستوى معنوية ٥%، اي ان النموذج ككل غير مقبول احصائيا.

جدول رقم ٨

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.275	1.990		-1.645	.111
	Xمستوى تطبيق الحاكمية	4.453	2.319	.341	1.921	.065

a. Dependent Variable: Y= ROAالعائد على الموجودات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*حيث يوضح الجدول رقم ٨ ما يلي:

ان المعلمة a=−3.275 وهو العنصر الثابت في معادلة النموذج، وهو غير دال احصائيا حيث ان sig=0.111 وهو اكثر من ٥%

وان المعلمة b=4.453 وهو معامل الانحدار، وهو رقم موجب، وهو غير دال احصائيا حيث ان sig=0.065 وهو اكثر من ٥%.

اذا القرار يكون بناءً على النتائج اعلاه بان يتم قبول الفرضية الصفرية،

ويتم رفض الفرضية البديلة والتي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ a) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على العائد على الموجودات في المصارف التقليدية والإسلامية.

***لذا فان معادلة النموذج هي:**

ROA= −3.275+ 4.453 GC

٣-٢-٢: استخدام برنامج STATA:

حيث تم اللجوء الى هذا البرنامج للتأكد من صحة اختبار الفرضية الاولى، ويتكون البرنامج من اختبارين:

أ- **الاختبار Fixed effects: حيث تظهر النتائج كما يلي:**

جدول رقم ٩

```
. xtreg roe cg, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        30
Group variable: bank                            Number of groups   =        10

R-sq:  within  = 0.0000                         Obs per group: min =         3
       between = 0.6268                                        avg =       3.0
       overall = 0.1461                                        max =         3

                                                F(1,19)            =      0.00
corr(u_i, Xb)  = 0.5022                         Prob > F           =    0.9831

------------------------------------------------------------------------------
         roe |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          cg |    .4054067   18.89616     0.02   0.983    -39.1447    39.95552
       _cons |    .8144269   16.12587     0.05   0.960    -32.9374    34.56625
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  11.297886
     sigma_e |  11.731099
         rho |   .48119501   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(9, 19) =     2.08                 Prob > F = 0.0856
```

** حيث يوضح الجدول رقم ٩ ما يلي:

ان المعلمة a=0.814 وهو العنصر الثابت في معادلة النموذج، وهو غيردال احصائيا حيث ان sig=0.96 وهو اكثر من ٥%

وان المعلمة b=0.405 وهو معامل الانحدار، وهو رقم موجب، وهو غيردال احصائيا حيث ان sig=0.983 وهو اكثر من ٥%.، كما ان قيم احتمالية F هي 0.983 وهي اكبر من ٥% وهي بذلك يكون النموذج غير دال احصائيا.

وان معادلة النموذج كما يلي:Yi، t= 0.814 +0.405GCi، t +Ui، t

****** وبناءً على النتائج اعلاه فانه لا يمكن الاعتماد على النموذج السابق.

ب- **اختبار Random effects:** حيث تظهر النتائج كما يلي:

جدول رقم ١٠

```
. xtreg roe cg, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        30
Group variable: bank                            Number of groups   =        10

R-sq:  within  = 0.0000                         Obs per group: min =         3
       between = 0.6268                                        avg =       3.0
       overall = 0.1461                                        max =         3

                                                Wald chi2(1)       =      3.94
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0472

------------------------------------------------------------------------------
         roe |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          cg |    33.61381    16.9345     1.98   0.047      .422793    66.80482
       _cons |   -27.27435   14.55998    -1.87   0.061    -55.81138    1.262691
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   2.8318466
     sigma_e |  11.731099
         rho |   .0550636   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

**حيث يوضح الجدول رقم ١٠ ما يلي:

ان المعلمة a=− 27.274 وهو العنصر الثابت في معادلة النموذج، وهو غير دال احصائيا حيث ان sig=0.061 وهو اكثر من ٥% وان المعلمة b=33.613 وهو معامل الانحدار، وهو رقم موجب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو دال احصائيا حيث ان sig=0.047 وهو اقل من ٥%. كما ان قيمة احتمالية F هي 0.047 وهي اقل من ٥% وهي بذلك يكون النموذج دال احصائيا. وان معادلة النموذج كما يلي: t،t +Ui،t= −27.274 +33.613 GCi،Yi

**** وبناءً على النتائج اعلاه فانه يمكن الاعتماد على النموذج السابق.

وتفسير المعادلة كما يلي:

ان زيادة تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف عينة البحث وحدة واحدة (حيث ان الوحدة الواحدة هي قسمة فقرة واحدة على ثمان فقرات اساسية لتطبيق الحاكمية المؤسسية وقيمتها 12.5%)، فان هذه الزيادة في التطبيق تؤثر على العائد على الملكية بالزيادة بما قيمته (٦,٣٤).وبعد الحصول على نتائج الاختبارين، يتم اللجوء الى اختبار hausman fixed random والذي يعد الحد الفاصل الذي يحدد اي النموذجين يجب استخدامه، حيث يتم مقارنة نتائج الجدول رقم١١ مع نتائج الجدول رقم ١٢، والتي توكد على انه يجب استخدام النموذج الاول من تحليل **Fixed effects** لأنه دال احصائيا حسب اختبار hausman ، حيث ان sig= 0.000 ،اما نتائج تحليل النموذج الثاني فهي غير دالة احصائيا حسب اختبار hausman ، لذا لا يمكن استخدام النموذج الثاني. الا اننا لا نستطيع الاعتماد على النموذج الاول من تحليل **Fixed effects** وذلك لا النتائج اظهرت انه غير دال احصائيا ولا يمكن الاعتماد عليه.

جدول رقم ١١

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
        roe[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]
        Estimated results:
                         Var     sd = sqrt(Var)
                ---------------------------------
                roe |  209.6696      14.47997
                  e |  137.6187       11.7311
                  u |  8.019355      2.831847

        Test:   Var(u) = 0
                                chibar2(01) =      0.27
                             Prob > chibar2 =    0.3017
```

جدول رقم ١٢

```
. hausman fixed random

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |    fixed       random       Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
              cg |   .4054067     33.61381      -33.2084        8.383755
------------------------------------------------------------------------------
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
    B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =          15.69
                Prob>chi2 =         0.0001
```

لذا فان القرار الافضل هو اللجوء الى تحليل الانحدار البسيط والذي سيعطي افضل النتائج وهذا ما يعزز التحليل الاولي الذي اتبعه البحث.

٣-٢-٣: مناقشة النتائج:

١- ان زيادة تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف عينة البحث وحدة واحدة (حيث ان الوحدة الواحدة هي ناتج قسمة فقرة واحدة على ثمان فقرات اساسية لتطبيق الحاكمية المؤسسية وقيمتها 12.5%)، فان هذه الزيادة في التطبيق تؤثر على العائد على الملكية بالزيادة بما قيمته (٦,٨٧٤).

٢- ان زيادة تطبيق الحاكمية المؤسسية في المصارف عينة البحث وحدة واحدة (حيث ان الوحدة الواحدة هي ناتج قسمة فقرة واحدة على ثمان فقرات اساسية لتطبيق الحاكمية المؤسسية وقيمتها 12.5%)، فان هذه الزيادة في التطبيق تؤثر على العائد على الموجودات بالزيادة بما قيمته (١,١٧٨)

٣- بعد الحصول على نتائج الاختبارين للفرضيتين الاولى والثانية، تم اللجوء الى اختبار hausman fixed random والذي يعد الحد الفاصل الذي يحدد اي النموذجين يجب استخدامه، حيث يتم مقارنة نتائج الجدول رقم١١ مع نتائج الجدول رقم ١٢، والتي توكد على انه يجب استخدام النموذج الاول من تحليل Fixed effects لأنه دال احصائيا حسب اختبار hausman، حيث ان sig= ٠,٠٠٠، اما نتائج تحليل النموذج الثاني فهي غير دالة احصائيا حسب اختبار hausman، لذا لا يمكن استخدام النموذج الثاني. الا اننا لا نستطيع الاعتماد على النموذج الاول من تحليل Fixed effects وذلك لان النتائج اظهرت انه غير دال احصائيا ولا يمكن الاعتماد عليه. لذا فان القرار الافضل هو اللجوء الى تحليل الانحدار البسيط والذي سيعطي أفضل النتائج وهذا ما يعزز التحليل الاولي الذي اتبعه البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية والعائد على حقوق الملكية في المصارف البحرينية عينة البحث، حيث ان مستوى تطبيق الحاكمية في المصارف عينة البحث يفسر ١٤,٦% من الاختلاف في العائد على الملكية في تلك المصارف، اي بما معناه ان هناك متغيرات وعوامل اخرى تؤثر في العائد على الملكية.

٥- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على العائد على الموجودات في المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية عينة البحث، حيث ان مستوى تطبيق الحاكمية في المصارف عينة البحث يفسر ١١,٦ % من الاختلاف في العائد على الموجودات في تلك المصارف، اي بما معناه ان هناك عوامل اخرى تؤثر في العائد على الموجودات.

٣-٣-المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

٣-٣-١ الاستنتاجات:

من خلال الدراسة النظرية وتحليل استمارة الاستقصاء الدراسة الميدانية يتبين ما يلي:

١) تعد الحاكمية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف. وتمثل الحاكمية الجيدة عنصرا رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية خاصة في المصارف فهي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والمالي.

٢) ان تطبيق ركائز الحاكمية المؤسسية في المصارف عينة البحث يؤدي الى زيادة كفاءتها في اداء كافة انشطتها المناطة بها، في ظل وجود آليات داخلية وخارجية تعمل على تطبيق هذه الركائز، ومنها الادارة العليا في هذه المصارف، التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي ومدى استقلاليته وحياديته، والانظمة والتعليمات النافذة اضافة الى القوانين والتشريعات النافذة ومنها قانون مصرف البحرين المركزي ومعايير المحاسبة الإسلامية ومعايير الحاكمية والأخلاقية المهنية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين، وكفاءة تطبيقها من قبل المصارف العاملة في مملكة البحرين.

٣-٣-٢ التوصيات:

من خلال الجانب النظري للبحث وتحليل الدراسة الميدانية والنتائج التي توصل إليها الباحث وتأسيسا على ما سبق عرضه من استنتاجات فإنه يمكن اقتراح عدة توصيات لزيادة فعالية الحاكمية المؤسسية بالمصارف التقليدية والإسلامية:

١) أهمية ان تقوم المصارف التقليدية والإسلامية بتخصيص بعض الموظفين لديها لدراسة لائحة الحاكمية وتدريب الموظفين على كيفية تطبيق بنود تلك اللائحة وشرح مفهوم الحاكمية للعاملين بالمصرف وأهمية تطبيقه والاثر الإيجابي على الأداء المصرفي.

٢) ضرورة انشاء قسم أو إدارة خاصة بالحاكمية المؤسسية داخل جميع فروع المصارف للحفاظ على مصالح الاطراف ذات العلاقة وارتباطها ارتباطا وثيقا بإدارة حوكمة الشركات في المقر الرئيسي مما ينعكس على كفاءة الأداء المصرفي.

المراجع:

١. سليمان، محمد مصطفى، الحاكمية المؤسسية، ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٢. حماد، طارق عبدالعال، الحاكمية المؤسسية، تطبيقات الحاكمية في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٣. المنيف، إبراهيم عبدالله، الحاكمية المؤسسية، مهام وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، المدير، الرياض، ٢٠٠٦.
٤. الدوري، زكريا مطلك وصالح، أحمد علي، إدارة الأعمال الدولية، منظور سلوكي واستراتيجي، اليازوري، عمان-الأردن، ٢٠٠٩.
٥. سليمان، محمد مصطفى، الحاكمية المؤسسية ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
٦. الحاكمية المؤسسية، قائمة طلب المعلومات-الشركات المقيدة في البورصة، الالتزام بحوكمة جيدة للشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٣م.
٧. فوزي، سميحة، تقييم مبادئ الحاكمية المؤسسية في جمهورية مصر العربية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ورقة عمل رقم ٨٢، ابريل ٢٠٠٣م.
٨. المجالي، امال ياسين، مدى توفر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في الفاعلية التنظيمية في المصارف التقليدية العاملة في الأردن، كلية الكرك، جامعة البلقاء التطبيقية، الكرك-الأردن، ٢٠٠٩م.
٩. السيد علي، أسامة عبدالمنعم، الحاكمية المؤسسية: مفهومها وأهدافها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، جامعة جرش الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحاكمية المؤسسية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، ٢٠٠٤م.
١١. البلوشي، إسماعيل أحمد، الهيكل والإطار العام للحاكمية، الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عمان، ٢٠٠٧م.
١٢. عقل، إيهاب، الهيكل والإطار العام للحاكمية، الخدمات الاستشارية، سلطنة عمان، ٢٠٠٧م.
١٣. ميخائيل، أشرف حنا، التدقيق الداخلي في إطار الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥م.
١٤. هواري، معراج عبدالقادر و أمجدل، أحمد عبدالحفيظ، الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، جامعة الأغواط، الجزائر، جامعة المدينة، المملكة العربية السعودية.٢٠٠٨.
١٥. الحفناوي، شوقي عبدالعزيز بيومي، الحاكمية المؤسسية وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٥م.
١٦. إبراهيم، محمد عبدالفتاح، نموذج مقترح لتفعيل قواعد الحاكمية المؤسسية في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
١٧. المعتاز، إحسان صالح و Higson، Andrew، مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول" دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها"، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، الرياض، أكتوبر ٢٠٠٢م.
١٨. الحاكمية المؤسسية – قضايا واتجاهات، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد السادس عشر، ٢٠٠٩م.
١٩. القشي، ظاهر شاهر، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٢٠. جبير، إياد وليد محمد، مدى التزام النقابات المهنية الأردنية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال ٢٠٠٧م.
٢١. عبدالصمد، عمر علي، دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحاكمية المؤسسية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة المدية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التقليدية وعلوم التسيير، ٢٠٠٨م.
٢٢. الكنزي، صابر تاج السر محمد، حوكمة الشركات وأثرها على الرقابة الداخلية – دراسة تطبيقية على شركة السكر السودانية، مجلة اماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد الثامن، ٢٠١٥، صص١٣٧-١٥٦.

22- Barnden، Robert، Corporate Governance in Sweden، PricewaterhouseCoopers CEO، Saudi Arabia، February 2010.

23-Shil، Nikhil Chandra، Accounting for Good Corporate Governance، Department of Business Administration، East West University، Dhaka، Bangladesh، 2008.

24- Kirkpatrick، Grant، Corporate Governance Symposium، Corporate Affairs Division، Organization of Economic Co-operation & Development، Kingdom of Saudi Arabia، February 2009.

25- Kipp، Catharina، Corporate Social Responsibility "Between corporate rules and government regulation"، Swedish view on CSR، Kingdom of Saudi Arabia، Riyadh، February 2010

26- *Shehata،Nermeen F.، ASSESSMENT OF CORPORATE GOVERNANCE DISCLOSURE IN THE GCC COUNTRIES USING THE UNCTAD ISAR BENCHMARK، The Journal of Developing Areas، Volume 50 No. 2 Spring 2016*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Copyright of Accounting & Financial Studies Journal is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.

www.manaraa.com